الحياة AL HAYAT
الجمعة ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ الموافق ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ/ العدد ١٤٦٩٧
AL HAYAT FRIDAY 20 JUNE 2003 ISSUE NO 14697

جنود من البحرية البريطانية مع حرس الشواطئ العراقي في اول دورية مشتركة في شط العرب. (ا ف ب)

تحدث عن تقدم "التحالف"... أمنياً!

رامسفيلد يقلل من الهجمات على الأميركيين ويثير مجدداً "تدفق" عناصر من سورية وايران

رامسفيلد وغارنر خلال مؤتمر صحافي في وزارة الدفاع الاميركية. (ا ف ب)

□ أثار وزير الدفاع الاميركي دونالد رامسفيلد مجدداً «تدفق رجال من سورية وايران» الى العراق، وقلل من الهجمات التي تستهدف القوات الاميركية في هذا البلد، مشيراً الى انها ليست «منسقة»، و«تزعج» جنوده. في الوقت ذاته اعتبرها جنرال في واشنطن «تافهة عسكرياً»، وليست حرب عصابات.

■ واشنطن، بوخارست، نيودلهي - أ ف ب، رويترز - اكد وزير الدفاع الاميركي دونالد رامسفيلد ان «التحالف» الاميركي - البريطاني يسيطر على الوضع في العراق والذي «يعود تدريجاً الى طبيعته»، على رغم الهجمات المتفرقة التي يشنها بعثيون ضد القوات الاميركية.

ووسط القلق المتزايد في الكونغرس الاميركي، تحدث رامسفيلد عن دعم متواصل من الشعب الاميركي، على رغم الهجمات المتقطعة التي رأى أنها غير منظمة.

وأشاد رامسفيلد في البنتاغون بالجنرال السابق جاي غارنر الذي عاد اخيراً من العراق، مؤكداً انه «تصرف في شكل جيد» للبدء بعملية اعادة اعمار العراق بعد الحرب، واعداد هذا البلد «للانتقال الى الديموقراطية».

وزاد ان المياه «اعيدت في ٨٠ في المئة من مناطق البلاد، وتوزيع الكهرباء أفضل مما كان منذ ١٢ سنة، بينما بدأ مليونا موظف الحصول على اجورهم».

ورأى ان «التحالف حقق في شكل عام تقدماً جيداً»، خصوصاً في مجال الأمن.

وقال غارنر الذي حل محله في الإدارة الاميركية في العراق الديبلوماسي بول بريمر، انه فوجئ بـ«مدى تعقيد» المشاكل في العراق، لكنه اكد ان الولايات المتحدة تتمتع بدعم «الغالبية الكبرى» من العراقيين.

ورفض رامسفيلد الرد على اسئلة الصحافيين عن ملابسات وأبعاد اعتقال عبدالحميد حمود السكرتير الخاص للرئيس العراقي السابق الذي يمكن ان يسمح بمعرفة مصير صدام حسين.

وقال الوزير ان عمليات تنفذ للقضاء على الذين يواصلون «ازعاج» القوات الاميركية، ومنذ اعلان انتهاء المعارك الاساسية في العراق في الأول من ايار (مايو)، قتل ٥٢ جندياً اميركياً بينهم ١٦ في معارك بحسب حصيلة نشرها البنتاغون الأربعاء. أما عدد العسكريين الاميركيين الذين قتلوا منذ بداية الحرب في ١٩ آذار (مارس) فبلغ ١٩٠ بينهم ١٣٠ سقطوا في معارك.

ورداً على سؤال عن «تسامح الشعب الاميركي» ازاء موت جنود في العراق، قال رامسفيلد: «لا أحد يستطيع تقبل مقتل عسكريين من دون حزن، لكن الأميركيين يملكون فكرة واضحة عن طبيعة النظام (العراقي) المسؤول عن موت مئات الآلاف من الأشخاص ويدركون صعوبة مهمتنا».

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده رامسفيلد في البنتاغون، اكد الجنرال راي اوديرنو قائد الفرقة الرابعة للمشاة عبر الفيديو من بغداد، ان الهجمات التي تتعرض لها القوات الاميركية «لا اهمية لها عسكرياً ولا تدل على اكثر من شعورهم (المهاجمين) باليأس».

وزاد: «استطيع ان أصفها بأنها تافهة عسكرياً. انها صغيرة جداً وتشن عشوائياً وغير فعالة، ليست حرب عصابات لأنها غير منسقة ولا قيادة لها».

وتابع ان الهجمات يشنها عناصر بعثيون سابقون أو في اجهزة الاستخبارات العراقية، ومجموعات من الناشطين الاسلاميين أو العراقيين الفقراء الذين يتلقون الأموال لقتل أميركيين، ولا تدل على معارضة متزايدة للقوات الاميركية.

أما رامسفيلد، فرأى ان المقاومة، ليست منسقة على الأرجح على الصعيد الوطني أو الاقليمي، وتجري «في مجموعات تضم ١٠ - ٢٠ شخصاً أو اكثر».

واشار الى عوامل خارجية تتحكم بالوضع الأمني في العراق، مشككاً مجدداً في سورية وايران. وقال: «هناك عوامل ستحدد الوضع مثل الرجال الذين يتدفقون من ايران وسورية والسرعة التي سنتمكن فيها من اعطاء وجه عراقي للسلطة الانتقالية».

وعرض خريطة للعراق تشير الى ان الوضع الأمني «مقبول» في مناطق الشمال والجنوب التي لونت بالأخضر، و«متوسط» في الوسط (أصفر) و«اسوأ الى حد ما» (أحمر) في بغداد وتكريت.

الى ذلك، قال مسؤولون بارزون في البنتاغون ليل الاربعاء انهم يتوقعون ان يرسل حلفاء اميركا في الحرب على العراق ٢٠ ألف جندي في آب (اغسطس) وايلول (سبتمبر) ليحلوا محل ١٢ ألف جندي غير اميركي يساعدون الآن في حفظ السلام في العراق.

وابلغ بول ولفوفيتز نائب وزير الدفاع لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب، ان البيت الأبيض ربما يسعى الى مشروع قانون آخر للانفاق الطارئ لتغطية نفقات القوات الاميركية في العراق وافغانستان، اضافة الى الأموال التي تلقاها في نيسان (ابريل) وتبلغ اكثر من ٦٠ بليون دولار.

وابلغ ولفوفيتز النواب الذين يبدون مخاوف متزايدة من تكاليف عملية العراق بعد الحرب ومدتها ان «من المحتمل جداً ان نحتاج الى مشروع قانون تكميلي، ولكن الى ان نقترب من نهاية السنة سيكون صعباً تقدير حجم الأموال المطلوبة».

وقال ولفوفيتز والجنرال بيتر باس نائب رئيس هيئة الأركان انهما يتوقعان ان تساهم دول اخرى في المزيد من الجنود والموارد، في مسعى لتحقيق استقرار العراق واعادة بنائه.

وذكر باس ان لدى البنتاغون «تعهدات من قوات التحالف بإرسال ٢٠ ألف جندي اضافي».

واثناء استراحة في جلسة الاستماع، ابلغ باس الصحافيين ان العشرين ألف جندي سيحلون محل القوات غير الاميركية الموجودة في العراق الآن.

ومن أجل خفض العبء عن القوات الاميركية حض ولفوفيتز النواب على السماح للبنتاغون بتجهيز قوات محلية في العراق وافغانستان للمساعدة في حفظ السلام.

وقال جون سبرات أبرز النواب الديموقراطيين في لجنة الموازنة، عضو لجنة القوات المسلحة ان ابقاء القوات الاميركية في العراق يكلف نحو ثلاثة بلايين دولار في الشهر، بينما ابقاء القوات في افغانستان يكلف ١,٥ بليون دولار في الشهر، واستبعد ان تغطي مشاريع قوانين الانفاق التي يناقشها الكونغرس تلك التكاليف.

في نيودلهي، أفادت صحيفة هندية امس ان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان ابلغ الهند انه لا يؤيد ارسالها قوة الى العراق، للانضمام الى قوات حفظ السلام التي تجمعها واشنطن.

ونقلت صحيفة «اندين اكسبرس» عن مصادر ان انان اعرب عن «عدم موافقته» على ارسال قوات هندية الى العراق، خلال لقائه وزير الخارجية ياشوانت سينها في نيويورك هذا الشهر. واضافت ان انان التقى الوزير في ١٠ حزيران (يونيو)، واعرب عن عدم موافقته على احتمال ارسال الهند قوات لحفظ السلام في عملية لا تحظى بتفويض من الأمم المتحدة.

ونقلت وسائل الاعلام الهندية عن مصادر ان واشنطن طلبت من الهند ارسال فرقة عسكرية تضم ١٧ - ٢٠ ألف جندي، للانضمام الى عمليات حفظ السلام في العراق. وفي غياب تفويض من الأمم المتحدة، يرجح ان تسعى نيودلهي الى الضغط لإنشاء قوة لحفظ السلام تحت سيطرة دولية، على غرار القوة الدولية للمساعدة في احلال الأمن في افغانستان (ايساف).

وتحولت مسألة ارسال قوات الى العراق الى مشكلة سياسية داخلية بالنسبة الى رئيس الوزراء الهندي اتال بيهاري فاجبايي، بسبب معارضة حزب المؤتمر المعارض وغيره من الاحزاب تلك الخطوة.

وفي بوخارست، اعلن مصدر رسمي ان البرلمان الروماني صادق امس على ارسال ٦٧٩ جندياً اضافياً الى العراق، سينشرون في المناطق الخاضعة للقيادة البريطانية، حيث نشر سابقاً ٢٧٨ جندياً رومانياً.

وأوضح مصدر برلماني ان القوات الرومانية ستبدأ مهمتها مطلع الشهر المقبل.

نواته عشرة آلاف عسكري ثم "يتوسع للدفاع وليس لضرب الشعب"

"التحالف" يعلن خطة لتشكيل جيش عراقي "غير عقائدي"

□ بغداد - علي عبدالأمير

■ اكد المدير الإداري لـ«سلطة التحالف الموقتة» في العراق بول بريمر ان الأوضاع الأمنية تشهد تحسناً على رغم العمليات التي أوقعت خسائر في صفوف الجنود الاميركيين، فيما أعلن مسؤول في «التحالف» خطة لتشكيل جيش عراقي جديد، يبدأ بفرقة، أي بحوالى عشرة آلاف جندي «محترف»، ليضم فرقتين خلال سنتين.

وعرض بريمر خلال اجتماعه صباح امس مع عدد من القادة السياسيين العراقيين، بحضور ممثل الحكومة البريطانية في العراق جون ساورز «مشروع الادارة العراقية الموقتة» المكون من شقين، الأول يتمثل في اختيار «المجلس السياسي» والثاني في «المؤتمر الدستوري» المكلف صوغ دستور للبلد.

وكان لافتاً قول بريمر ان المجلس السياسي «ذو مسؤوليات تنفيذية جوهرية»، كذلك اشارته الى تعيين «وزراء موقتين» من التكنوقراط.

ودعا الزعماء السياسيون العراقيون الى «الاسراع في تشكيل الادارة، بما يضمن عودة الخدمات وتحريك الاقتصاد». وكانت سلطة «التحالف» اشارت الى موعد «تقريبي» لتشكيل الادارة العراقية الموقتة هو منتصف تموز (يوليو) المقبل.

وتميز اجتماع امس بحضور قوى سياسية وهيئات اجتماعية عراقية الى جانب اعضاء «الهيئة القيادية السباعية» التي تضم «المؤتمر الوطني العراقي» و«حركة الوفاق» و«المجلس الأعلى للثورة الاسلامية» والحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الدعوة والحزب الوطني الديموقراطي. كما شارك في الاجتماع زعيم تجمع الديموقراطيين المستقلين عدنان الباجه جي، والشخصية الاسلامية الديموقراطية الدكتور موفق الربيعي والشخصية الكردية المستقلة الدكتور محمود عثمان، وشخصيات شيعية مثل السيد فرقد القزويني والسيد ابراهيم محمد بحر العلوم والشريف علي بن حسين، وممثلات عن النساء بينهم السيدة صفية السهيل.

واقر الاجتماع مبادئ حقوق الانسان وحقوق المرأة وتحريم العنف ونبذ التمييز الطائفي والعنصري. وقدم عسكري من «التحالف» مشروعاً يشدد على انشاء «جيش محترف غير سياسي، غير عقائدي، يمثل أطياف العراق القومية والمذهبية، صغير في البداية (حوالى عشرة آلاف) ثم يتوسع للدفاع عن العراق وليس لضرب الشعب».

وقال مصدر قيادي عراقي حضر الاجتماع ان «دعوة ستوجه للانضمام الى الجيش في ثلاث مناطق، وستشدد على كفاءات ثقافية ومهنية وصحية للراغبين في الانتماء، وكذلك ان يكون سجل الراغب خالياً من أي صلة بجرائم ارتكبت ضد الشعب العراقي». ولم يستبعد قبول انضمام بعض الرتب الصغيرة من ضباط الجيش العراقي الذي أعلنت قوات «التحالف» حله الشهر الماضي.

وناقش الاجتماع الحلول الممكنة لمعالجة أوضاع عناصر الجيش السابق، فأكد ممثلو الأحزاب اهمية استمرار دفع الرواتب الشهرية للضباط وضباط الصف من المتطوعين الى حين احالتهم على التقاعد أو نقل بعضهم الى دوائر مدنية «بعد اجتيازهم دورات تأهيلية».

وبين القضايا التي نوقشت في الاجتماع، العملة العراقية، وعرضت اقتراحات ثلاثة: إما الاعتماد على «العملة القديمة» أو ما يعرف بـ«الطبعة السويسرية» المستخدمة الآن في كردستان، شرط اعتماد سعر صرف حيال الدولار تحدده لجنة اقتصادية برئاسة ممثل البنك المركزي العراقي، أو الاستمرار في طبع العملة الحالية، أو اعتماد الدولار. ولم يتخذ قرار، فيما أبلغ بريمر المجتمعين انه اضطر الى توقيع «قرار مؤلم» بطبع كميات جديدة من العملة المتداولة مع صورة صدام حسين عليها.

سيناتور طامح الى الرئاسة لن "يترك بوش يفلت" من فخ "عراق غيت"

واشنطن ترحب باقتراح بلير صفقة مع معتقلين عراقيين لإفشاء أسرار الأسلحة

□ لندن - «الحياة»

■ واشنطن، كانبرا، هلسنكي، سيدني - رويترز، أ ب، أ ف ب - وصف وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد اقتراح رئيس الوزراء البريطاني توني بلير الإفراج عن مسؤولين عراقيين كبار تحتجزهم القوات الأميركية في العراق مقابل إفشائهم معلومات عن مكان الرئيس صدام حسين وولديه عدي وقصي ومخابئ أسلحة الدمار الشامل، بأنه «منطقي جداً».

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» أمس عن رامسفيلد قوله ان ترتيب صفقة مع عدد من المطلوبين العراقيين يخدم سلطة الاحتلال في العراق، ويقلص إلى حد كبير عمليات المقاومة التي تواجهها القوات الأميركية.

ولم يسمّ رامسفيلد أياً من المعتقلين يمكن اطلاقه. لكن مسؤولين بريطانيين أوضحوا أن مثل هذه الصفقة قد لا تشمل بعض المتورطين في برامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية الذين تأكد دورهم في ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية وتنبغي محاكمتهم.

ونقلت الصحيفة عن البروفيسورة يهوديت يافي أستاذة الدراسات الاستراتيجية في معهد الدفاع القومي في واشنطن انه لن يتم إطلاق سراح «الدزينة القذرة»، أي الأوائل في قائمة الـ٥٥، بأي حال من الأحوال، فيما قال محلل استراتيجي آخر ان هذه الصفقة تعني الأشخاص الواردة أسماؤهم في النصف الأخير من القائمة.

وكشف مسؤول أميركي رفيع المستوى أمام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأميركي التي بدأت أول من أمس التحقيق في طبيعة التقارير الاستخباراتية التي قدمت الى الإدارة قبل الحرب وطريقة استخدامها، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي اي) قدمت الى الإدارة أكثر من ١٢ مجلدا تتضمن معلومات يعود تاريخها إلى ١٩٩٦. وقال ان بين هذه التقارير ملفا عن محاولة العراق شراء اليورانيوم لانتاج أسلحة نووية، ثبت في وقت لاحق أنه مزيف.

وقالت السناتور الديموقراطية جين هرمان المشاركة في هيئة التحقيق انها تستبعد أن تكون التقارير الاستخباراتية موضع البحث جميعها مزيفة، إنما استندت الى دلائل عابرة عن الأسلحة العراقية.

من جهته قال بول ولفوفيتز نائب وزير الدفاع الذي مثل أمام اللجنة «إذا كانت هناك مشكلة مع التقارير الاستخباراتية فذلك لا يعني أن أحدا خدع أحدا. بل يعني أن الاستخبارات هي فن وليس علماً». وأضاف: «سنعثر عليها (أسلحة الدمار). ينبغي أن نتحلى بالصبر».

وقال المدير السابق لـ«سي آي اي» ستانسفيلد تيرنر ان التقارير لم تكن واضحة وان المسؤولين انتقوا منها ما يخدم قرارهم بإعلان الحرب. وأكد أن الإدارة بالغت في الحديث عن خطر أسلحة الدمار العراقية وصورتها تهديداً خطيراً، بينما هي في الواقع ليست هكذا.

واتهم السناتور الديموقراطي جون كيلي بوش بأنه أخل بوعوده بناء تحالف دولي لمحاربة العراق، وشن الحرب بتأييد دولي محدود جدا، بالإضافة إلى استناده الى تقارير استخباراتية موضع شك. وقال السناتور الذي يخوض منافسة حامية داخل حزبه على منصب مرشح الحزب للرئاسة الأميركية أمام بوش انه لن يسمح له بالإفلات خلال الحملة الانتخابية. فقد كذب عليّ شخصياً».

وأعلنت وزارة الخارجية الفنلندية أمس أن استقالة رئيسة الوزراء أنالي جيتينماكي على خلفية تقارير استخباراتية أميركية عن أسلحة الدمار العراقية أول من أمس لا تنطوي على أي تغيير في سياسة البلاد نحو العراق. وجاءت الاستقالة عقب يومين من التوتر شهدتهما الأروقة السياسية في هلسنكي بعد اعتراف مارتي مانينن أحد مساعدي رئيسة الجمهورية تاريا هالونن بتسريبه أوراقاً سرية حول العراق الى أنالي (٤٨ سنة) خلال حملتها الانتخابية بناء على طلب منها.

وفي كانبرا وصف محلل عسكري سابق في الحكومة الاسترالية المزاعم المتعلقة بامتلاك العراق مخزونات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل بأنها «زائفة». ونقلت صحيفة «ذي أستراليان» عن المحلل أندرو ويلكي قوله انه سيكشف تهويل الحكومة الاسترالية وتضخيمها المعلومات الاستخباراتية حول أسلحة الدمار الشامل والمزاعم المختلقة عن علاقات بين صدام حسين وتنظيم «القاعدة».

وقال ان كانبيرا دخلت الحرب مع الولايات المتحدة وبريطانيا من دون موافقة دولية على أساس ما وصفه رئيس الوزراء جون هوارد ببرنامج أسلحة دمار شامل في العراق، مشيراً الى أن ذلك الادعاء كان «زائفاً».

بليكس يستخف بالمسؤولين الأميركيين: لم يقرأوا تقارير المفتشين

□ لندن - خدمة «نيويورك تايمز»

■ عبّر المدير التنفيذي للجنة التفتيش والتحقق (انموفيك) الدولية هانس بليكس عن دهشته واستغرابه لإصرار العسكريين الأميركيين والبريطانيين على البحث عن أسلحة محظورة في العراق وتصريحاتهم بأنهم سيعثرون عليها قريباً.

واستخف بليكس بتصريحات المسؤولين الأميركيين والبريطانيين، وقال إن من يستمع إليهم يكتشف أن «أحداً منهم لم يقرأ تقارير المفتشين الدوليين». وتساءل «هل تعيش الامم المتحدة على كوكب آخر؟»

وأضاف بليكس الذي تنتهي مهمته في نهاية الشهر الجاري ان علاقته مع كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي للرئيس الأميركي، وكولن باول وزير الخارجية الأميركي، قائمة على الاحترام المتبادل. لكنه جدد تأكيده أن هناك مجموعة تآمرت عليه شخصياً، بينها المسؤول الأميركي ديفيد كاي الذي يشرف على فرق التفتيش الأميركية حالياً في العراق، وأدى نشاط هذه المجموعة إلى رفع تقارير إلى القيادة الأميركية تحدثت بسلبية عن نشاط المفتشين الدوليين.

ورداً على سؤال عن نتائج الحرب قال: «كلنا نرحب بزوال واحد من الأنظمة الأكثر ترويعاً في العالم». وأضاف: «النتيجة الحسنة هي تحرير الشعب العراقي، أما النتيجة السيئة فإزهاق الأرواح، والخراب الذي حل بالبلد».

وأشار إلى أن من النتائج الحسنة لحرب العراق استئناف المفاوضات في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين، لكنه استدرك: «لست أدري. ربما من المبكر معرفة مصير» هذه المفاوضات.

وزاد: «من النتائج السيئة أيضاً انتشار العداء للأميركيين في الشرق الأوسط، وامكان انتشار هذا العداء خارج المنطقة، بالإضافة إلى انضمام المزيد من العراقيين للأعمال الفدائية».

واختتم حديثه بالإشارة إلى نتيجة سيئة إضافية لحرب العراق هي «ابتعاد الولايات المتحدة عن مجلس الامن واعتباره مؤسسة ميؤوساً منها».

ساعات اليد السويسرية ممهورة بصورة الرئيس

صور صدام حسين السياحية تباع على أرصفة بغداد

□ بغداد - حازم الأمين

■ تواجه أصحاب محال بيع الساعات في شارع السعدون في بغداد وايضاً في فنادق المدينة مآزق كثيرة تتمثل في جثوم صور السيد الرئيس على سلعهم. أعداد هائلة من ساعات اليد المعروضة في الواجهات اسقطت في داخلها صور الرئيس. وهي أنواع وأصناف. فالرخيص منها والذي لا يتجاوز سعر السبعة دولارات اميركية هو في الغالب صناعة آسيوية، وتولى حرفيون في بغداد ادخال صور الرئيس اليها. أما المرتفعة الثمن والتي يصل سعر الواحدة منها الى ألف وخمسمئة دولار والمصنوعة من الذهب، فهي ذورة مآزق تجار الساعات في بغداد. وبين هذين السعرين، ثمة ساعات متوسطة السعر انتجتها شركات عالمية، وطبعت صور «الرئيس الضرورة» عليها في معاملها هناك في سويسرا واليابان، وحتى الولايات المتحدة.

وككل شيء في بغداد أبدع الخيال صوراً وأوضاعاً للرئيس، تم تجسيدها في الساعات المعروضة أمام العراقيين. احدى الشركات السويسرية المعروفة صدّرت الى العراق ساعات كتب في داخلها أنها مصنوعة من معادن أسلحة الحروب التي انتصر فيها الجيش العراقي. شركة اخرى اختارت صورة للرئيس بالزي البدوي، قال البائع ان بدو الشمال كانوا يفضلونها على غيرها من الساعات. اما الساعات الرخيصة، فمن الواضح ان صور الرئيس في داخلها غير مثبتة بشكل محكم. ويفلت بعضها في صحن الساعة فيحجب العقارب.

ويتحدث العراقيون عن ان باعة ساعات كانوا عندما يعرضون ساعات الرئيس على زبائنهم، كانوا يفعلون ذلك بنوع من الزجر والضغط، ولهذا فإن الكثير من سائقي التاكسي لا يزالون يلبسون ساعات الرئيس على رغم رحيله. فاستبدال الساعة أمر مكلف والضيق الذي يعيشه العراقيون لا يسمح لهم بترف تبديل الساعة.

لكن باعة شارع السعدون وجدوا اسلوباً جديداً لتصريف مخزونهم من ساعات اليد، وذلك بتحويلها الى سلعة سياحية تماماً كما حول الافغان القبعة الطاجيكية الى سلعة سياحية. وزوار بغداد من الصحافيين والوفود المختلفة هم الزبون المتوقع للساعات الرئاسية. اما إذا كنت عربياً وطلبت من البائع واحدة منها، فإنت ولا شك من أنصار صدام، وعلى البائع ان ينصحك بعدم اظهار الساعة أمام العراقيين.

العراق مليء بصور صدام، وحملة تحطيم النصب والجداريات والصور لم تشمل الكثير من الأدوات والسلع الصغيرة، ثم انه من الصعب الوصول الى أماكن كثيرة وصلتها صور الرئيس، ومن العبث ايضاً تحطيم سلع يحتاجها العراقيون اليوم لأن صور صدام مهرت بها. وهذا الأمر قد يتعدى مسألة الصور. فمخيلة صدام جاثمة على كل شيء هنا. المباني المرتبطة بأحداث خطها الرجل، والنصب المرادفة لوقائع يجب تمجيدها، والجسور العملاقة المنشأة بلا رحمة، وبغداد في بعض وجوهها مشابهة لذلك الأطناب والبلاغة البعثية، ولقيم الفحولة والنصر. من ميدان التحرير الى مدينة الثورة، ومن نصب عنترة بن شداد الى تلك الجدارية الهائلة لجنود عراقيين يقتحمون سجناً ايرانياً.

لكن الأصعب من ذلك كله وصول مخيلة الرئيس الى تلك السلع الصغيرة. فماذا يفعل الآن باعة الملابس بملايين القمصان التي طبعت عليها صور الرئيس؟ يقول البائع الواقف أمام سيارته بالقرب من فندق فلسطين ان زبائنه صاروا من اعضاء الوفود الاجنبية، وانهم دائماً يسألونه عن معنى العبارة التي كتبت تحت الصورة وهي في الغالب «القائد الضرورة»؟ أو «فارس رؤساء العرب».

اما صورة صدام، الطاغية على صوره الأخرى، والتي دُمغ معظم السلع بها، فتعود الى نهاية السبعينات، ويرجح المصور في الفندق انها حين التقطت له لم يكن رئيساً بعد وانما كان «السيد النائب»، ويشير المصور الى ان «جماعة الأمن» كانوا يتدخلون في اختيار الصور وتعميمها، وهم يفضلون الصورة هذه على غيرها من الصور باستثناء بعض الفترات التي كان يرغب فيها بالظهور بالزي العشائري، فتعمم صوره على هذه النحو.